لم يضع حتى الآن لبنات واضحة لإنهاء الأزمة الداخلية

«بيان»: فكرة إنشاء صناديق تمويل خارج مظلة البنوك.. غير صائبة

التمويل خارج مظلة البنوك يؤثر سلبا عليها

أفاد التقرير الأسبوعي لشركة بيان للاستثمار أن سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملات الأسبوع الماضي مسجلا تراجعات طفيفة لمؤشراته الثلاثة، بعد أداء اتسم بالتذبذب خلال الأسبوع الماضي، وذلك على إثر أداء اتسم بعودة النشاط نسبيا إلى الأسهم الصغيرة، والتي شهدت عمليات مضاربة وجني أرباح.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أصدر اتحاد الشركات الاستثمارية ورقة حول المعالجة السليمة المقترحة والفاعلة والآمنة للأزمة المالية، وجاء في سياقها أن المشكلة الأساسية التي تواجه الشركات الاستثمارية هي انخفاض قيم الأصول وانعدام المصادر التمويلية.

وتوهت الورقة إلى أن قطاع الاستثمار عمل على حل مشاكله بنفسه مما نتج عنه تقلص ديون القطاع الخاص بنسبة 35 في المئة خلال الثلاثة أعوام الماضية.

هذا وقد اقترح الاتحاد أن الدولة مسئولة عن تأسيس صناديق محفزة، وضرب مثلا بصندوق الفرص الإنمائية والذي يجب أن يستهدف ضخ السيولة في أسواق القروض والسندات، ويمكن حاملي المديونيات من الأفراد والشركات من استبدال مديونياتهم غير القابلة للتسييل بوحدات في صندوق الفرص الإنمائية.

أدوات بديلة

كما اقترح التقرير توفير أدوات بديلة لتمويل الشركات الاستثمارية خارج مظلة البنوك، إضافة إلى مساهمة الحكومة في زيادة رأسمال الشركات الاستثمارية ذات الملاءة الجيدة، والتي تحتاج إلى إعادة هيكلة رأسمالها.

ورغم اتفاقنا مع ما جاء في الورقة من حاجة القطاع الخاص الماسة للدعم، وخاصة في مسألة التمويل وشراء الأصول، إلا أن الدعوة إلى تأسيس صناديق وابتكار وسائل تمويل خارج المظلة المصرفية، قد تستغرق وقتا طويلا ومباحثات ودراسات وأجهزة وكوادر بشرية، في حين أن لدينا بالفعل نظاما مصرفيا قادرا على القيام بهذه الوظيفة، سواء من حيث تيسير التمويل أو إعادة شراء الأصول لفترات زمنية تمتد إلى خمس سنوات، أو إعادة جدولة ديون شركات الاستثمار.

وأنه مما لا شك فيه أن هذه الإجراءات بحاجة إلى دعم حكومي يمكن النظام المصرفي من القيام بهذا الدور، وفي هذا السياق، أنه لمن المستغرب أنه لم يظهر حتى الآن أي قرارات اقتصادية تعالج هذا الوضع الاقتصادي المتعثر، رغم اجتماع سمو الأمير حفظه الله باللجنة الرباعية مرتين، وتعليماته بسرعة اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج الحالة الاقتصادية للبلاد، وإعطائهم الضوء الخضر بذلك، إلا أنه ولشديد الأسف لم نشهد أي شيء على أرض الواقع غير قرار أحادي يتيم بخفض الفائدة بمقدار 50 نقطة، وذلك بعد تأخر كبير في هذا الصدد، وهذا القرار لن يكن له أي تأثير يذكر ما لم يكن من ضمن حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة، يجب أن تتزامن جميعها لحيوية عامل الوقت نظرا للوضع الذي وصل إليه الاقتصاد الوطني حاليا بعد سنوات من غياب شبة تام للمعالجة الحكومية لتوابع الأزمة المالية.

الاقتصاد العام مازال بحاجة لأموال حكومية تدخل بطريقة آمنة

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية، فقد أنهت مؤشرات السوق الثلاثة تعاملات الأسبوع الماضي على خسائر، وذلك بعد أن أغلق المؤشر السعري عند 5.968.89 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 0.44 في المئة . فيما خسر المؤشر الوزني بنسبة 0.61 في المئة، بعد أن أنهى تداولات الأسبوع عند 416.50 نقطة. من جهة أخرى، خسر مؤشر كويت 15 بنسبة 0.50 في المئة بعد أن أغلق عند 1000.03 نقطة. هذا وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل نمو متوسط قيمة التداول، والذي بلغ 31.62 مليون دينار، مرتفعا بنسبة 1.32 في المئة، في حين ارتفع متوسط كمية التداول بنسبة 14.97 في المئة، بعد أن بلغ 436.07 مليون سهم.

من ناحية أخرى، استمرت الأسهم القيادية في لعب دور رئيسي في قيادة دفة التداولات، إضافة إلى ذلك، فقد شهدت بعض الأسهم الصغيرة عمليات شراء على أساس مضاربات سريعة قابلتها عمليات جني أرباح. هذا ولوحظ في السوق سيادة حالة من التحفظ النسبي نتيجة لترقب المتداولين لنتائج الشركات المدرجة للربع الثالث من عام 2012.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي إلى 2.66 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 2.68 في المئة . في حين وصلت مكسب مؤشر كويت 15 إلى 0.03 نقطة، مقارنة مع مستوى افتتاحه يوم تطبيق نظام التداول الجديد في السوق. أما على صعيد القيمة الرأسمالية للسوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي بلغت 28.15 مليار دينار، مسجلة تراجعا بنسبة بلغت 1.42 في المئة عن مستواها في نهاية العام 2011، والتي بلغت آنذاك 28.55 مليار دينار.

مؤشرات القطاعات

نمت خمسة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية بنهاية الأسبوع الماضي، وقد تصدر قطاع المواد الأساسية لائحة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أغلق مؤشره عند 945.80 نقطة، مسجلا نموا بنسبة 2.59 في المئة، تبعه قطاع التأمين الذي أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلا ارتفاعا نسبته 1.63 في المئة، مغلقا عند مستوى 869.04 نقطة. هذا وكان قطاع البنوك هو الأقل نموا في الأسبوع الماضي، حيث أقفل مؤشره عند 1.007.04 نقطة، مسجلا ارتفاعا بنسبة 0.17 في المئة .

من جهة أخرى، بلغت نسبة تراجع مؤشر قطاع الاتصالات، والذي كان الأكثر تراجعا في الأسبوع الماضي، إلى 1.63 في المئة حين أغلق عند مستوى 921.71 نقطة. في حين كان قطاع الخدمات المالية هو الأقل تراجعا بعد أن وصلت نسبة انخفاض مؤشره إلى 0.60 في المئة، حيث أنهى تعاملات الأسبوع عند مستوى 850.60 نقطة.

إيران تنفي حدوث تراجع حاد في صادرات النفط

دبي – «رويترز»: قال مندوب إيران الدائم في منظمة أوبك إن صادرات بلاده من النفط ظلت مستقرة في الأشهر الأخيرة نافيا تقريرا من وكالة الطاقة الدولية بأن إيران تواجه صعوبات لاحتواء انخفاض في مبيعاتها من الخام.

كانت الوكالة قدرت في تقرير صدر مؤخرا أن صادرات إيران قد تراجعت إلى مستوى منخفض جديد عند 860 ألف برميل يوميا في سبتمبر أيلول من 2.2 مليون برميل يوميا في نهاية 2011.

ويدعم تراجع المعروض الإيراني أسعار النفط ويضر بإيرادات طهران مما يعمق الأزمة في بلد يجد صعوبة في استيراد المواد الأساسية ويفرض ضغوطا إضافية على الحكومة بشأن برنامجها النووي. لكن محمد علي خطيبي مندوب إيران في أوبك قال إن بيانات الوكالة خاطئة وتتناقض مع البيانات المقدمة لأوبك من إيران.

ونقلت وكالة الطلبة الإيرانية للأنباء عن خطيبي قوله يوم السبت «صادرات النفط الإيرانية لم تتغير عن الأشهر السابقة والوضع مستقر».

ونفى أيضا أن تكون مبيعات النفط الإيرانية مقتصرة على الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان وتركيا.

وقال دون إسهاب «سوق النفط الإيراني تتجاوز الدول المذكورة.. نستطلع دائما أسواقا جديدة لكننا لا نعلن عن الأمر لما قد يترتب عليه من أضرار».

وتضغط الولايات المتحدة وحلفاؤها على طهران للتخلي عن برنامجها النووي عن طريق التضييق على إيرادات النفط التي تسهم بالجانب الأكبر من دخلها بالعملة الصعبة. وتقول إيران إن برنامجها النووي سلمي.

وحظر الاتحاد الأوروبي شراء الخام الإيراني من أول يوليو تموز وخفضت دول أخرى مشترياتها بسبب تشديد للعقوبات الأمريكية. ويمنع حظر الاتحاد الأوروبي شركات التأمين بدول الاتحاد من تغطية الصادرات الإيرانية مما يعوق الاستيراد بالنسبة لبعض المشترين غير الأوروبيين. كان الاتحاد الأوروبي وافق بشكل مبدئي يوم الجمعة على عقوبات جديدة بحق إيران بسبب برنامجها النووي حيث أيد دبلوماسيون كبار إجراءات تستهدف القطاعين المصرفي والصناعي لطهران.

بريطانيا: الدول الغربية تتملص من مواجهة التحديات

جورج أوزبورن

قال وزير المالية البريطاني جورج أوزبورن إن الكثير من الاقتصادات الغربية تتملص من تحمل مسؤولياتها في مواجهة الرياح الاقتصادية المعاكسة.

وقال أوزبورن أمام الصحافيين في طوكيو حيث يحضر اجتماعا سنويا لصندوق النقد الدولي إن الاقتصاد العالمي يواجه «تهديدا ثلاثيا» ناجما عن أزمة منطقة اليورو والمشكلات المالية الأمريكية وتباطؤ في الأسواق الصاعدة.

وقال الوزير الذي تشهد بلاده ركودا اقتصاديا «ثمة شعور مباشر بالأزمة في هذه الاجتماعات أقل مما كان عليه في الاجتماعات السنوية التي عقدت العام الماضي ولكن هناك قلقا أكبر بشأن ما تخفيه الأيام المقبلة وقلقا أكبر من المخاطر المتوسطة الأمد».

وأضاف «الدرس المستفاد مما يحدث في العالم هو أنه يتعين عليك مواجهة مشكلاتك. ومع الأسف يبدو أن عددا كبيرا للغاية من الدول الغربية تتملص من مواجهة تلك التحديات».

صادرات الصين تقفز إلى 9.9 في المئة

زادت صادرات الصين مرتين تقريبا عن المعدل المتوقع في سبتمبر في حين عادت الواردات الى مسار الزيادة مما يشير الى أن الاجراءات الحكومية لتعزيز النمو بدأت تنجح وربما لا تكون هناك حاجة في الوقت الحالي لاتخاذ خطوات اضافية في مجال السياسة الاقتصادية.

وأظهرت بيانات الجمارك زيادة الصادرات في سبتمبر أيلول بنسبة 9.9 في المئة بالمقارنة مع عام مضى وهو ما يزيد مرتين تقريبا على المعدل الذي توقعه المستطلعون وهو خمسة في المئة وبزيادة كبيرة عن الزيادة السنوية المسجلة في أغسطس والتي بلغت 2.7 في المئة. وزادت الواردات بنسبة سنوية بلغت 2.4 في المئة في سبتمبر أيلول تمشيا مع النتائج التي وردت في استطلاع رويترز القياسي الذي توقع انتعاشا بعد التراجع المفاجئ الذي حدث في أغسطس آب والذي بلغت نسبته 2.6 في المئة. وبلغ الفائض التجاري 27.7 مليار دولار في سبتمبر مقابل توقعات بأن يبلغ الفائض 20.7 مليار دولار والفائض الذي تحقق في أغسطس وبلغ 26.7 مليار دولار. وقال شياو بو وهو اقتصادي في مؤسسة هوارونج للأوراق المالية في بكين لرويترز إن «بيانات التصدير أقوى بكثير مما كان متوقعا مما يشير الى أن الاسواق الخارجية انتعشت».

يفترض أن تنطلق من رؤية داخلية واضحة

«نفط الهلال»: خطط قطاع الطاقة تتعارض مع متغيرات السوق

شركات الطاقة تخطط لتوسعات

قال التقرير الاسبوعي لشركة نفط الهلال ان استراتيجيات قطاع الطاقة تتمتع بالشمول والاتساع والتعقيد والنظرة بعيدة المدى على كل المتغيرات والعوامل ذات التأثير في قطاع الطاقة والقطاعات ذات العلاقة المباشرة، وتأخذ أيضا بالاعتبار خطط التنمية المحلية للدول والتطورات الاقتصادية والصناعية والتجارية لدول العالم عند إعدادها واعتمادها، ومن الأهمية أن تقوم هذه الاستراتيجيات على رؤية محلية واضحة للأهداف التي لابد من تحقيقها خلال فترة التطبيق للخطط وبغض النظر إن ما كانت خططا طويلة الأمد أم خططا مركبة من خطط قصيرة الأجل تأخذ صفة الخطط متوسطة وطويلة الأمد.

هذا وتتسم الخطط لدى الدول النامية بأنها خطط طويلة الأمد وذات أهداف محددة في أغلب الأحيان، ذلك أن الدول النامية تحتاج إلى مجموعة كبيرة من الأهداف على كل القطاعات تتطلب فترة طويلة من الزمن لإنجازها قبل أن تصل إلى مرحلة تطوير الأهداف المنجزة ومن ثم اعتماد خطط قصيرة الأجل على أهداف قابلة للتطبيق والتقييم.

وتعتمد الدول المنتجة للنفط والغاز على الخطط الاستراتيجية لترجمة أهدافها التنموية وتعول عليها لتحقيق رؤيتها في بناء قواعد إنتاجية صناعية متطورة تحقق توازنا اقتصاديا قائما على عائدات النفط والغاز وعوائد القطاعات الإنتاجية الأخرى وفي مقدمتها القطاع الصناعي والوصول إلى مساهمة أكبر للقطاع من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول، ويقع على عاتق تلك الخطط والاستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي وصولا إلى تنويع حقيقي لمصادر الدخل القومي وتشجيع القطاع الخاص وزيادة مساهماته في تطوير القطاع بكل مدخلاته ومخرجاته، ويطفو على السطح خلال الفترة الحالية ضرورة أن تتضمن الخطط والاستراتيجيات على إطار متكامل للقطاع الصناعي وقطاع النفط والغاز والقطاعات الاقتصادية ذات العلاقة والنظر إليها وحدة واحدة متداخلة ومكملة لبعضها البعض.

ويعاني الكثير من الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بقطاع الطاقة الجمود واللبات عند أهداف ورؤى محددة، في حين تتسم البيئة المحيطة بالقطاع بالتغير الدائم على مستوى مؤشر العرض والطلب والأسعار والتحالفات وآليات الإنتاج وترشيد الاستهلاك والتطورات المتلاحقة على خليط الإنتاج من المصادر التقليدية والمتجددة وغيرها من العوامل المؤثرة، ومن الممكن أن تقود الاستراتيجيات الثابتة أو غير القابلة غير المرنة إلى رفع مخاطر الاستثمار لدى قطاع الطاقة والقطاعات المشابهة، وضياع تلك الاستثمارات في الوقت الذي تكون تلك الدول في أمس الحاجة إلى استغلالها بالشكل الأمثل، ومن الضروري أن تتسم كل الخطط والاستراتيجيات لدى القطاعات الرئيسية بالمرونة والقابلية للتقييم والتعديل على المدى القصير والمتوسط وذلك إذا ما أراد أصحاب القرار متوسط وطويل الأمد تحسين جدوى تلك القرارات واقترابها من تحقيق أهدافها.

وحول أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز فقد وقعت شركة «نفط الكويت» عقدا لتنفيذ وإنشاء محطات كهرباء في مناطق جنوب وشرق الكويت بقيمة 107 ملايين دينار مع شركة «أس كي» الكورية، كما شهدت الشركة توقيع عقد من العقود الكبرى في مجال الإنشاءات والبنى التحتية التي تعمل على تنفيذها الشركة ضمن خطتها طويلة الأمد. إضافة إلى توقيع عقد إنشاء محطات كهربائية فرعية مرفوعة في مناطق جنوب وشرق الكويت مع شركة «أس كي» الكورية لمدة 3 سنوات تبدأ منذ التوقيع بالأحرف الأولى للمشروع، ويشمل مشروع محطات الكهرباء توريد مولدات كهربائية الى جميع مناطق الإنتاج في الكويت لتوفير الطاقة البديلة في حال انقطاع التيار الكهربائي من وزارة الكهرباء.

ومن جانبها أكدت الشركة السعودية للكهرباء أنها مستمرة في تنفيذ خطتها لتقوية الشبكة ولربط كل مناطق المملكة بالشبكة الكهربائية العامة لتلافي انقطاعات الخدمة مستقبلا، حيث تجاوزت نسبة الربط الحالية 96 في المئة من الأحمال بعد أن كانت لا تتجاوز 45 في المئة عند تأسيس الشركة عام 2000. وقامت الشركة بتوقيع خمسة عقود لإنشاء محطات تحويل وشبكات نقل بعدد من مناطق المملكة بقيمة إجمالية بلغت 85. 1 مليار ريال وسيتم الانتهاء منها في زمن أقصاه 29 شهرا من تاريخ توقيع العقود. يذكر أن العقد الأول الذي تم توقيعه لإنشاء محطة تحويل أملج الشمالية بلغت قيمته 5. 409 مليون ريال، ويهدف إلى ربط مدينة أملج بالشبكة الكهربائية على الجهد 380 كيلو فولت لمواكبة النمو في الطلب، وستكون مدة تنفيذ المشروع 29 شهرا، أما العقد الثاني فهو لإنشاء محطة تحويل مكة المكرمة المركزية جهد 380 كيلو فولت، ويستغرق تنفيذه 27 شهرا وتبلغ تكلفته 7. 410 ملايين ريال، والعقد الثالث يختص بإنشاء محطة تحويل الليث بمنطقة مكة المكرمة وقيمته 353 مليون ريال، ويستغرق تنفيذ المحطة 29 شهرا وسيعمل المشروع على تقوية ربط الشبكة الكهربائية للمنطقة الغربية مع الجنوبية، فيما يختص المشروع الرابع الذي وقعته الشركة بربط محطة توليد القرية المستقلة في مرحلتها الثانية بالشبكة الكهربائية من خلال إنشاء خطوط نقل مزدوجة الدائرة جهد 380 كيلو فولت مع شبكة الإحساء وتبلغ قيمة هذا العقد 362 مليون ريال وسيتم تنفيذه خلال 25 شهرا. والعقد الخامس للمشروع الذي سيعمل على ربط محطتي ينبع وأملج على الجهد 380 كيلو فولت بقيمة 316 مليون ريال، ومدة تنفيذه 29 شهرا وسيعمل هذا المشروع على تأمين طاقة منتظمة لمحافظة أملج وقراها وتزويد المشتركين الحاليين والجدد من احتياجاتهم من الطاقة الكهربائية.

من جهتها تتوقع أرامكو السعودية لتكرير زيوت التشحيم أن تمنح في أكتوبر الجاري عقدا لتعزيز الطاقة الانتاجية لمصفاة زيوت تشحيم في ينبع إلى المثلين، حيث من المتوقع منح العقود في أكتوبر 2012 وتستهدف تشغيل المشروع في النصف الثاني من 2015. وفي أول سبتمبر قدمت سامسونغ للأعمال الهندسية وهيونداي للهندسة والانشاء الكوريتان وسايبم الايطالية وتكنيكاس ريونيداس الاسبانية عروضا للمشروع الذي من المتوقع أن يتكلف مليار دولار. وأرامكو السعودية لتكرير زيوت التشحيم مملوكة بنسبة 70 في المئة لأرامكو و30 في المئة لشركة جدوى للاستثمار الصناعي وتنتج نحو 550 ألف طن سنويا من زيوت التشحيم في مصفاتين في جدة وينبع على ساحل البحر الأحمر. وسيجري رفع الطاقة الانتاجية لمصفاة ينبع لمثليها من 280 ألف طن سنويا من زيوت التشحيم وستنتج زيت أساس عالي الجودة.

محللون: قلق نقص الإمدادات وطلبات الشتاء وراء رفع النفط إلى 116 دولاراً

مؤشر النفط

عززت أسعار النفط من مسارها الصاعد الذي سلكته منذ بداية الشهر الماضي متأثرة بعدد من العوامل التي لعبت دورا محوريا في إبقاء أسعار الوقود الأحفوري في معدلات عالية رغم الدعوات التي ما فتئت تطلقها الدول المستهلكة من أن ارتفاع أسعار البترول الخام فوق 100 دولار للبرميل لا يصب في مصلحة انعاش نمو الاقتصاد العالمي الذي ما برح يئن من وطأة تبعات الأزمة المالية الخانقة، حيث واصل خام برنت القياسي في الأسواق الأوروبية التحليق المتئد وبلغ في بداية فترة التداول الصباحية ليوم أمس الجمعة 116.30 دولارا للبرميل.

وأجمع محللون نفطيون على أن الأسواق النفطية تجد دعما قويا من عدد من العوامل الأساسية التي تغذي مشاعر المضاربين ومن هذه العوامل قلق نقص إمدادات النفط الخام نتيجة إلى التوترات السياسية التي تزداد سخونة في منطقة الشرق الأوسط بسبب الخلاف الإيراني الغربي ما يهدد بعرقلة انسياب النفط عبر مضيق هرمز الاستراتيجي وكذلك تفاقم الوضع الأمني في سوريا والوجل من تأثر الحرب الدائرة هناك على إمدادات النفط القادمة من الدول المنتجة شمال الخليج العربي.

ونقلت «إنرجي ووتش» عن محللين قولهم بأن النفط سيواصل مساره الصاعد طيلة فصل الشتاء القادم نظرا لازدياد الطلب على وقود التدفئة في الدول التي تقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية وهو ما يؤكد بأن الأسعار سوف تستمر في التنامي وربما تتجاوز 120 دولارا للبرميل لخام برنت في حالة حدوث أي أحداث تؤثر على تدفق النفط من منطقة الخليج العربي، وأشاروا إلى أن الأسواق الغربية بحاجة إلى كميات إضافية من المواد البترولية المكررة مدللين على ذلك بتقرير وكالة الطاقة الأمريكية الذي أكد هبوط مخزونات الجازولين بمقدار 534 ألف برميل ليصل إلى 195.4 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي وهو أكبر هبوط منذ 11 شهرا الماضية، كما انخفض إنتاج المصافي إلى 8.6 ملايين برميل يوميا وهو الأقل منذ شهر مارس الماضي، كذلك انخفضت مخزونات وقود محركات الديزل بمقدار 3.2 ملايين برميل لتصل إلى 120.9 مليون برميل.

ورصدت «أويل موفمنت» في تقريرها ليوم أمس الأول انخفاضا في نقل نفط الأوبك المنقول عبر البحار بمقدار 40 ألف برميل يوميا للفترة من 12 – 27 أكتوبر الجاري ليصل مجموع كميات نفط الأوبك المنقلة بحرا إلى 23.83 مليون برميل يوميا ما يؤكد أن السوق ستكون بحاجة إلى مزيد من مصادر الطاقة لمواجهة الطلب في فصل الشتاء القادم سيما وقود التدفئة حيث تقدر نشرة «إنرجي ووتش» زيادة الطلب على هذا النوع من الوقود بنسبة 20 في المئة خلال الفترة من ديسمبر إلى مارس التي تصادف ذرة استهلاك وقود التدفئة.

واتسعت الهوة بين أسعار خام تاميكس وخام برنت إلى القياسي إلى 24 دولارا للبرميل نتيجة إلى نقص إنتاج النفط في الأسواق الأوروبية وزيادة الطلب، فيما بقيت أسعار الغاز الطبيعي في معدلاتها السابقة عند سعر 3.61 دولارات لكل ألف وحدة حرارية بريطانية.

وفي شأن ذي صلة تقدمت أسعار الذهب أمس لتصل إلى 1773 دولارا في طريقها لتحقيق أسعار جديدة قد تصل إلى 1800 دولار للأوقية قبل نهاية العام الحالي.